محليات

دمشق – وقضايا الخدمات (٣ والأخير)

بقلم نبيل الملاح

خلصت في المقال السابق إلى أن المناطق والأحياء الشعبية ومناطق التخطيط ومنها منطقة المزة القديمة الواسعة، تحتاج إلى حملة هادئة وجدية لمعالجة أوضاع المنشآت غير المرخصة أصولاً والمنشآت التي لا يجوز ترخيصها ضمن الأحياء السكنية، وحملة (غير هادئة) لإجراء ما يجب من صيانة وترميم للأرصفة والطرقات، ووضع مشروع لتزفيت هذه المناطق.

إن ذلك يتطلب إشرافاً ميدانياً من المسؤولين في محافظة دمشق وعلى رأسهم المحافظ، وما زلت أذكر أنني في تسعينيات القرن الماضي كنت أشاهد بشكل متكرر محافظ دمشق آنذاك وهو يتجول في الشوارع والمناطق المختلفة بدمشق ومعه المعنيون في المحافظة ودائرة الخدمات في المنطقة الموجود بها، ما أدى إلى تحقيق نقلة نوعية في مستوى الخدمات المطلوبة لمدينة دمشق بمختلف أنواعها، إضافة إلى القيام بما يلزم لتجميعها وتحسينها لتكون في أحلى صورة، وللأسف لم أعد أشاهد مثل ذلك منذ ذاك الوقت..؟!

إن إدارة قطاع الخدمات والإدارة (عموماً) تتطلب إشرافاً ومتابعة ميدانية للتأكد من حسن سير الأعمال والمشاريع الخدمية وخاصة في ظل واقع انتشر فيه الفساد، لتصبح المواصفات الفنية المطلوبة لتنفيذ الأعمال حبراً على ورق في العقود والعطاءات، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال إدارة هذا القطاع من داخل المكاتب وغرف الاجتماعات، هذه المكاتب التي أصبحت أبوابها مغلقة– إلا باباً أو اثنين– أمام المواطنين وشكاواهم؟!

أعود إلى مناطق التخطيط، لأتحدث عن انتشار ظاهرة بناء وجبية البناية– وهي الفسحة الوحيدة بين البناية والأخرى المقابلة لها، وهي قانوناً ملكية مشتركة لكامل مالكي الشقق في البناية وينتفع منها الطابق الأرضي فقط– أو وضع مظلة قرميدية، ما يؤدي إلى تراكم الأوساخ ووجود الحشرات عليها، وإلحاق الأذى والضرر بشقق الطابق الأول بشكل خاص والطوابق الأخرى بشكل عام.

وما زال ضمن بعض التخطيط ومنها منطقة المزة القديمة، عدد محدود من البيوت القديمة لم يتم هدمها وإقامة أبنية عليها وفق المخطط، وهي بحالة سيئة، وأسأل: ألا يجب أن يكون هناك نظام يمهل أصحاب هذه البيوت لهدمها وإعادة بنائها، أو استملاكها بأسعار مناسبة وإقامة حدائق صغيرة عليها تكون متنفساً لهذه المنطقة وتسد بعض عيوب (مناطق التخطيط)؟ وأذكر هنا وجود كتلة صغيرة جداً– على الأرجح دكان– في منتصف الطريق الواصل بين ساحة المعلم والفرن الآلي، ورغم تقديم عدة شكاوى للمحافظة ومنذ أكثر من عشرين عاماً، لم تتم إزالة هذه الكتلة التي تعوق حركة السير والمرور بهذا الطريق الذي هو بالأصل ضيق!! وهناك حديقة صغيرة خلف بناء المهندسين في الساحة المؤدية إلى المزة القديمة مهملة وأصبحت مكباً للنفايات والقمامة، ولا أحد يعرف سبب إهمالها؟!

هذه الأمثلة وما سبق تدل على ضرورة معالجة أوضاع مناطق التخطيط بما يؤدي إلى تخفيف مساوئ إقامة هذه المناطق، وبما يحقق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات بين مختلف المناطق والأحياء.

أختم بالتأكيد على ضرورة وضع رؤية إستراتيجية تخص محافظة دمشق باعتبارها عاصمة سورية، والإسراع بمعالجة أوضاع مناطقها وأحيائها دون تأخيرٍ أو تراخٍ، لأن في ذلك منع خلق واقعٍ سيئ يصعب التعامل معه بمرور الزمن، ولا يجوز التذرع بظروف الأزمة لتبرير هذا الواقع.

ولنتعاون جميعاً لتقديم الرؤى والأفكار وعرض الواقع بصدق وأمانة، لنجعل بلادنا بأحلى صورة تليق بسورية التاريخ والمستقبل.

داعياً (جمعية أصدقاء دمشق) العريقة للمساهمة في ذلك.

الموارد المائية خلال ربع سنة مضى

تأمين مستلزمات منظومات المياه وتأهيل الشبكات المتضررة في المناطق المحررة

الحسن: مشروع الديرون يغذي ٤٢ قرية في طرطوس لإرواء ٦١ ألف نسمة

محمود الصالح

تعتبر وزارة الموارد من الوزارات المهمة نظراً للخدمات التي تقدمها بشكل مباشر للمواطنين وتضع يدها على توفير أهم أسباب الحياة «المياه» وما يرافقها من خدمات أخرى. وإذا كانت هذه الوزارة توفر مياه الشرب للإنسان فإنها أيضاً توفره للنبات والزراعة من خلال مشروعات الري واستصلاح الأراضي التي تشكل خزان الغذاء لسورية. اليوم وبعد مئة يوم على بدء مهام الحكومة الجديدة ترصد «الوطن» ما قامت به وزارة الموارد المائية من خلال الحوار التالي مع المهندس نبيل الحسن وزير الموارد المائية الذي قال:

لا يخفى ما لقطاعات عمل الوزارة من تأثير مباشر على الإخوة المواطنين ولا سيما من حيث تأمين حاجاتهم من مياه الشرب الآمنة والنظيفة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية تابعت الوزارة جهودها في هذا المجال، عبر دعم مشاريع مياه الشرب القائمة والمستثمرة في كافة محافظات القطر، رغم التحديات الكبيرة التي واجهت قطاع مياه الشرب خلال هذه الفترة وخصوصاً من حيث تأثر ظروف الجفاف الطارئة ومنعكسات الأزمة، وذلك من خلال المتابعة اليومية لمعالجة المشكلات التي تعرضت لها بعض هذه المشروعات، في هذه الفترة من العام المائي والتي تمثل ذروة الاحتياج مع الحد الأدنى من الواردات المائية، حيث ظهرت بعض اختناقات في التزويد بمياه الشرب في عدد من التجمعات السكانية في بعض المحافظات، وتم اتخاذ كل ما يلزم لتأمين حلول مستدامة للمشكلات المائية في هذه المواقع حيث تم في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر. وأشار الوزير إلى المباشرة باستثمار مشروع دعم مدينة سلمية من آبار الشومرية بطاقة نحو ١٥٠ م٣/سا وتخفيف المعاناة عن المدينة نتيجة نقص المياه الواردة من المصدر الرئيسي في مشروع أعالي العاصي.

وكذلك إلى تحسين عامل الاستثمار لمشروع الديرون في محافظة طرطوس، الذي يغذي نحو ٤٢ قرية ومزرعة في المحافظة بعدد سكان قدره نحو ٦١ ألف نسمة، ما أدى إلى تحسن كبير في كمية المياه المؤمنة، وتخفيض مدة التقنين إلى أقل من النصف في العديد من هذه القرى.

وأضاف: تم رفد محافظة السويداء، وتخفيض مدة التقنين من المضخات الجديدة للتعويض عن المضخات الخارجة عن الخدمة ما أدى إلى إعادة تشغيل الآبار المتوقفة عن العمل، في المدينة وبعض المواقع من ريف المحافظة، ويجري السعي حالياً لتأمين عدد آخر من المضخات الجديدة لزيادة إنتاجية عدد كبير من الآبار الأخرى. كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال المشاريع المباشر بتنفيذها في عدد من المحافظات، بهدف تأمين مصادر مائية رديفة لرفع المعاناة مستقبلاً عن التجمعات المستفيدة من هذه المشاريع، حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال أعمال مشروع جر المياه من آبار خربة غزالة إلى درعا بكلفة نحو ١,٥ مليار ل.س بهدف تأمين مصدر مائي داعم للمدينة، وإجراءات المباشرة بمشروع إرواء حرف المسيترة من آبار كفر دبيل في محافظة اللاذقية بكلفة نحو ٦٠٠ مليون ل.س، لرفع المعاناة مستقبلاً عن نحو ٢٠ قرية والذي يمثل المرحلة الأولى من مشروع إرواء محور حرف المسيترة الذي يبلغ عدد المستفيدين منه نحو ١٥٠ ألف نسمة في ريف المحافظة، إضافة إلى متابعة استكمال العديد من المشاريع المباشر بها ضمن هذا الإطار لتحسين الواقع المائي في مدن وبلدات ريف دمشق.

وذلك مع الاستمرار بتأمين المستلزمات وتذليل الصعوبات التي تواجه عمل منظومات المياه بشكل عام وإعادة تأهيل الشبكات المتضررة في المناطق المحررة تمهيداً لعودة الإخوة المواطنين إلى هذه المناطق وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية، حيث تم في هذا المجال إعادة تأهيل الآبار وشبكات مياه الشرب في مدينة تدمر والقريتين وبعض المناطق المحررة في الريف الجنوبي لدمشق (تجمعات حجيرة، الديابية، والحسينية..)، تزامناً مع عودة الأهالي إلى هذه التجمعات.

والجدير بالذكر أنه يجري التنسيق الكامل مع وزارتي النفط والكهرباء لتأمين حوامل الطاقة اللازمة لتشغيل المشاريع. وفي مجال الري وإدارة الموارد المائية بين الحسن أن الوزارة استمرت في تشغيل مشروعات الري والسدود لتأمين المياه اللازمة لتنفيذ الخطط الزراعية المعتمدة. وأولت اهتماماً خاصاً بمشاريع حصاد مياه الأمطار وإنشاء السدات حيث يتم متابعة تنفيذ ٦ سدات في كل من محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء، كما تم استكمال الإجراءات التعاقدية لتنفيذ سدتين جديدتين في محافظتي السويداء واللاذقية بقيمة إجمالية ٤٠٠ مليون ل.س، واستكمال الدراسات الفنية لخمس سدات أخرى في محافظات حمص وطرطوس وريف دمشق، إضافة إلى متابعة تنفيذ آبار مكرمة السيد الرئيس في محافظة السويداء لوضعها تباعاً في الخدمة حيث تم حتى تاريخه الانتهاء من حفر كامل الآبار الممكن العمل في مواقعها بريف المحافظة، والمباشرة باستثمار ٧١ بئراً منها، ويجري العمل على تجهيز ١٢ بئراً لوضعها بالاستثمار قبل نهاية هذا العام.

وعن قطاع الصرف الصحي قال: تتابع الوزارة معالجة الأضرار الحاصلة في مشروعات الصرف الصحي وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية التي تؤمن حماية المصادر المائية من التلوث، كما تمت المباشرة بإعداد الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل وإعمار محطات المعالجة المتضررة في كل من دمشق وحلب، واستكمال تنفيذ محطتي المعالجة لمدينتي اللاذقية وطرطوس.

إذاً هذه أهم الإنجازات التي تحققت خلال مئة يوم من عمل الحكومة الجديدة في مجال الموارد المائية التي تشكل أحد المفاصل الخدمية المهمة في البلاد.

> سدتان للسويداء واللاذقية بقيمة ٤٤٠ مليون ل.س

عدم توافر الكادر الفني والسيولة المالية يبقي القانون ٣٣ حبراً على ورق!

السويداء - عبير صيموعة

وجود العديد من الإشكالات والتشابكات العقارية منذ سنوات طويلة بين المواطنين إضافة إلى عدم توافر السيولة المالية لإعداد المخططات الطبوغرافية حالت جميعها دون الاستفادة من الميزات العقارية التي حملها القانون رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٨ هذا ما أشار إليه رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع الذي أكد أن هذا القانون من أهم القوانين الصادرة الخاصة بالعقارات وخاصة أن القانون تضمن تثبيت ملكية العقارات المبينة وأجزاء العقارات غير المبينة في التجمعات السكنية المعنية في منطقة عقارية محددة ومحررة أو جزء منها عن طريق إزالة الشيوع وتصحيح الأوصاف إضافة إلى إمكانية الإفراز وتعديل الصحيفة العقارية داخل المخططات التنظيمية لافتا إلى أنه إضافة إلى التشابكات العقارية وعدم توافر السيولة المالية فإن أحد الأسباب المهمة لعدم قدرة مجالس المدن على تطبيق القانون ٣٣ هو عدم توافر الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالأعمال التحضيرية قبل البدء بتطبيق القانون.

رئيس دائرة المساحة في مديرية المصالح العقارية المهندس رفيق الجباعي أكد أهمية هذا القانون في تثبيت الملكية الذي يحتاج تطبيقه إلى قيام مجالس المدن والبلدات بتشكيل لجان والبدء بأعمال التحديد والتحرير مشيراً إلى أنه لم يعمل بهذا القانون حتى تاريخه رغم أن محافظة السويداء سبق لها أن قامت بتشكيل لجنة مؤلفة من مندوب من مجلس مدينة السويداء وقاض عقاري ومندوب من المصالح العقارية والمحافظة للبدء بالتطبيق.

لافتاً إلى أنه في حال تم العمل بالقانون ٣٣ فهذا يتطلب من مجالس المدن إيقاف العمل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٧٦ كي يتمكن المواطنون من نقل وتثبيت عقود البيع الموجودة لديهم مع تقسيم المنطقة العقارية المراد تثبيت ملكيتها موضحاً أن عدم تطبيق القانون أبقى العقارات المملوكة على الشيوع خارج الإفراز والتصحيح ما حرم مالكي هذه العقارات من البناء ضمنها.

البالة تنافس محال خمسة النجوم

٢٠ ألفاً سعر الجاكيت الشتوي

القنيطرة- خالد خالد

مع اقتراب فصل الشتاء وحاجة العوائل إلى تدفئة أبنائها وخاصة بعد عجز كثير من العوائل المهجرة من شراء مادة المازوت للتدفئة والاعتماد على الألبسة والبطانيات، فإن اللجوء دائماً إلى الألبسة المستعملة ومحلات البالة والتي تزداد يوماً بعد يوم.. ولكن وكما يقول المثل «يا فرحة ما اكتملت» فحتى الألبسة المستعملة أصابتها عدوى ارتفاع الأسعار ولم تعد كما كانت من قبل من حيث روادها من أصحاب الدخل المحدود وما دون واليوم نرى الزبائن من الطبقة الميسورة والتي تملك رصيداً كبيراً من المال وبالتالي عجز كثير من الأهالي على إكساء أبنائهم في فصل لا يرحم برودته وأمطاره الصغير والكبير فعلى سبيل المثال وليس الحصر سعر الجاكيت المستعمل يتراوح بين ١٥–٢٠ ألف ليرة للرجال والشباب أما بالنسبة للأطفال والبالغين فيتراوح بين ١٠–١٦ ألف ليرة أما الألبسة النسائية فحدث ولا حرج، والمثير بالموضوع أن هناك بعض الماركات التي تقوم بتنزيلات على الألبسة لديها نجد أن أسعارها أرخص من الألبسة المستعملة وهنا لا نقوم بالدعاية لماركة محددة ولكن هذه الحقيقة فسعر الكنزة ١٨٠٠–٢٠٠٠ والسعر نفسه تقريباً على بسطات البالة وليس في محال الألبسة المستعملة، وأمام هذا الأمر تقول السيدة (ختام. م) إنها تلجأ إلى سوق العتيق (الحرامية) لشراء ألبسة مناسبة لأولادها والجودة نفسها للمحال الموجودة في سوق الإطفائية ولكن الألبسة بسوق الهال القديم غير مرتبة وعلى بسطات ورغم أن عملية البحث تستغرق وقتاً طويلاً لحصول المرء على مبتغاه إلا أن معظم طلباته يحصل عليها ورغم أن الأسعار مرتفعة إلا أنها تبقى أرحم من المحال المتخصصة ببيع الألبسة المستعملة، أما الشاب (أحمد. خ) فيقول أنه يبحث عن حذاء طويل من أجل الشتاء ولكن الأسعار كاوية وغير مناسبة أبداً فالسعر تجاوز ٢٠ ألف ليرة وهي بنوعية جيدة وبإمكان أي شخص أن يشتري حذاءين جديدين وصناعة وطنية بهذا المبلغ.

أما السيدة أم أحمد فتؤكد أن محال الألبسة المستعملة تبقى الملاذ الوحيد للعوائل الفقيرة في إكساء أولادها ولكنها في الوقت نفسه لا تنكر أن الأسعار مرتفعة للألبسة المستعملة فقد قامت بشراء كنزة صوف لابنتها ذات السنوات التسع بألف وخمسمائة ليرة وكنزة لابنتها الكبيرة بـ٢٥٠٠ ليرة ورغم تأكيدها أن الأسعار قريبة للألبسة الجديدة إلا أن الجودة والنوعية والموديل للألبسة المستعملة أفضل وأحسن.

إذاً نحن أمام تباين للآراء بين شرائح مختلفة من رواد محلات الألبسة المستعملة ورغم ارتفاع الأسعار إلا أن روادها في ازدياد واتساع كما أن المحال الجديدة أصبحت أكثر من محال اللحوم والفروج في إشارة ودلالة على عزوف المواطنين عن شراء اللحوم الحمراء والبيضاء، ولكن ما يثير حفيظة الكثير أن الألبسة المستعملة تدخل تهريباً إلى البلد ويبقى السؤال لماذا لا يتم السماح للتجار باستيرادها لشكل نظامي وبالتالي رفد خزينة الدولة وتخفيض سعرها والأهم من ذلك كله أين وعود وزارة الصناعة بإقامة معارض للألبسة وإغراق صالات التدخل الإيجابي بمنتجات جهات القطاع العام!؟

أسئلة كثيرة ولكن لا إجابات وهناك دائماً تحفظ على ما تقوم بعرضه صالات التدخل الإيجابي من ألبسة وغيرها فعلى سبيل المثال صالة سندس بالقنيطرة تقوم بعرض ملابس «أكل عليها الدهر وشرب» ويمكن أن تصلح لأزياء مسلسل من العصر الحجري، ويدعون أن الألبسة المعروضة تضاهي الماركات العالمية!؟

مفاضلة التعليم المفتوح أول الشهر القادم

أوتاني لـ«الوطن»: أكثر من ١٠ آلاف طالب متوقع قبولهم.. والتقدم عبر ٧ مراكز

فادي بك الشريف

كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتورة صفاء أوتاني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مفاضلة القبول في برامج التعليم المفتوح تصدر أول الشهر القادم وتمتد ١٠ أيام، مشيرة إلى أنه يمكن للطلاب التقدم إليها على أساس الشهادة الثانوية والقبول في ٧ برامج في المفتوح وهي المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات القانونية والدبلوماسية ورياض الأطفال ومعلم الصف إضافة إلى الترجمة والإعلام.

وبينت نائب رئيس الجامعة أنه أيضاً يقبل في المفاضلة ذوو الشهداء وذوو الاحتياجات الخاصة، وذلك حسب قرارات مجلس التعليم العالي، ذاكرة أن كل برنامج من البرامج السبعة يقبل ١٠ طلاب من ذوي الشهداء، إضافة إلى قبول ٥ طلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في برنامجي كليتي التربية والحقوق.

وأشارت أوتاني إلى أنه يتم تجهيز المفاضلة حالياً، ومن المتوقع أن يتم قبول أكثر من ١٠ آلاف طالب وطالبة في البرامج بمن فيهم ذوو الشهداء وذوو الاحتياجات الخاصة علماً أن الأعداد المتوقع أن تتقدم كبيرة كما العام الماضي، منوهة بأنه تم التنسيق مع نظم المعلومات بالجامعة والاعتماد على الكادر المشرف على عملية استقبال الطلبات من الطلاب وذلك بالاعتماد على كوادر الجامعية.

وقالت أوتاني: إنه يتم قبول ٥٠٪ على الشهادة للعام ٢٠١٦ و٥٠٪ للثانويات ما قبل ٢٠١٦ حيث هناك شريحتان من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦ ومن عام ٢٠٠٧ وما قبل، وأضافت: إنه تم تحديد ٧ مراكز لقبول الطلبات على المفاضلة وذلك في طب الأسنان والطب البشري والسياحة والهندسة المدنية والمكتبة المركزية ومركز التعليم المفتوح، لافتة إلى تحديد مركزين للفرع الأدبي، ومركزين للعلمي ومركزين للمهني إضافة إلى مركز يشمل كل الشهادات، موضحة أنه بالتزامن مع مفاضلة المفتوح تصدر أيضاً مفاضلة للقبول في المعاهد المتوسطة التي تعتبر مكافئة للتعليم المفتوح.

وأكدت نائبة رئيس الجامعة أن هناك خطة لتسريع إصدار النتائج حتى نهاية الشهر الجاري، مشيرة إلى صدور نتائج ٢٠ مقرراً في مختلف البرامج السبعة وتتم متابعة إصدار النتائج، علماً أن امتحانات الدورة الإضافية تنتهي اليوم.

اتحاد عمال درعا يطالب بإصلاح الصرافات وإعادة منح القروض لذوي الدخل المحدود

درعا- الوطن

ناقش مجلس اتحاد عمال درعا أمس جملة من القضايا التي تهم العمل والعمال في مختلف الجهات العامة في المحافظة وطالب بضرورة إعادة منح القروض لذوي الدخل المحدود وخاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً بمقابل أن يتعهد محاسبو تلك الجهات باقتطاع الأقساط المترتبة على المقترضين وخاصة أن هناك بعض التقصير في هذا الجانب وأن يتم إصلاح الصرافات الآلية لتخفيف معاناة المتقاعدين والموظفين عند استلام رواتبهم كل شهر بسبب قلة الصرافات الموضوعة بالخدمة حالياً، كما أشار إلى ضرورة حل التشابكات المالية بين الجهات العامة بحيث تسدد كل جهة ما يترتب عليها من استحقاقات مالية الأخرى ومثلها سداد مؤسسة المياه المبالغ الكبيرة المتراكمة عليها لشركة الكهرباء وكذلك سداد مختلف الجهات الديون الواجبة عليها لمصلحة مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل أن تستطيع الأخيرة الاستمرار بالإيفاء برواتب المتقاعدين وغيرها من استحقاقات للعاملين، وأن تحل الدوائر مشكلة نقل العاملين بتأمين مبيت جماعي لهم على حسابها ما يرفع عنهم عبء التكاليف الباهظة لأجور النقل ويضمن وصولهم ومغادرتهم بالأوقات المحددة ما يسهم بحسن سير العمل وإنجاز معاملات وخدمات المواطنين من المراجعين من دون تأخير، وتطرق المجلس إلى الحاجة لأن تسدد بلدية درعا اشتراكات العمال لمصلحة نقابة الدولة والبلديات وأن يصار إلى تزويد القطاعات الخدمية الحيوية مثل المشافي والعيادات الشاملة والمراكز الصحية والمخابز والهاتف بخط كهربائي ثان لتجاوز التقنين الحاصل وتوفير مبالغ كبيرة تترتب على تلك القطاعات لقاء المحروقات اللازمة لمجموعات التوليد، وبدوره أشار رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري إلى أن جميع قضايا العمل والعمال محط اهتمام ومتابعة مع الاتحاد العام والمحافظة والجهات المعنية الأخرى وأثنى على جهود اللجان النقابية والنقابات التي تطلع ميدانياً على واقع العمل وصعوباته وكذلك مشكلات وهموم العمال للعمل باتجاه معالجتها.

كلام رسمي جداً

«الصناعي» ينوي بيع منزل لصناعي لم يسدد قرضاً بقيمة ٣ مليارات

إشارة إلى ما نشر في العدد ٢٤٨٧ تاريخ ٢٨/٩/٢٠١٦ من صحيفتكم في صفحة محليات بعنوان: «صناعي اقترض من المصرف الصناعي ٣ مليارات وضماناته ٦٠٠ مليون ل.س».

إن الصناعي المنوه عنه في المقال، هو ليس مؤسسة فردية قام المصرف بتمويلها، وإنما مجموعة شركات عددها ثلاث بلغ مجموع التمويل لهذه الشركات الثلاث نحو مليار ونصف المليار، وارتفعت كتلة الدين مع الفوائد لتصل إلى حدود ٣ مليارات، لأن التسهيلات الممنوحة تعود لأكثر من عشر سنوات سابقة، أما بالنسبة للضمانة فإن كافة المنشآت محجوزة للمصرف الصناعي، وأن المنزل الذي قيمته ٦٠٠ مليون ل.س هو ليس بالضمانة أساساً بل تم حجزه لاحقاً وطلب المصرف بيعه بالمزاد العلني لسهولة تسييل هذا العقار، ليعود المصرف ويستأنف تحصيل الديون من خلال بيع المنشآت، وكذلك عقارات أخرى يملكها المدين وحجزت لمصلحة المصرف، وإن ادعاء الصناعي أنه لا يملك سوى هذا المنزل كمنزل سكني، معنى ذلك أنه لا يستطيع التنصل من بقية أملاكه كمنشآت صناعية، والعبرة في ذلك لكي يمنع المحكمة من عدم التنفيذ على منزله السكني.

المدير العام
قاسم زيتون

التربية: مليون طالب وطالبة خارج التعليم

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم في العدد ٢٤٩٨ تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٦ بعنوان:

«التربية تستهدف تدريس نصف مليون تلميذ في مخيمات الجوار».

نوضح الآتي:

عدد المدارس المستثمرة ١٥ ألف مدرسة، على حين خرجت من الخدمة ما يقارب ٧ آلاف مدرسة.

وليس كما ورد في المقال أن عدد المدارس التي خرجت من الخدمة نتيجة التعديات والأعمال الإرهابية يصل إلى ١٥ ألف مدرسة، مقدرة عدد القائمة حالياً بـ١٦ ألف مدرسة عاملة في سورية.

كما أن عدد الطلاب الذين هم خارج النظام التعليمي في دول الجوار مليون طالب وطالبة، وتسعى الوزارة ضمن خطتها في منهاج الفئة (ب) والتعلم الذاتي استهداف ٥٠٠ ألف طالب داخل سورية.

رئيس المكتب الصحفي